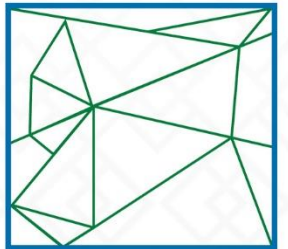


واردات بملايين الدولارات سنوياً: كيف يحصل "أبو عمشة" عليها؟



واردات بملايين الدولارات سنوياً: كيف يحصل "أبو عمشة" عليها؟

تشكّل الأتاوات المفروضة على السكان الكرد في منطقة شيخ الحديد وعمليات الابتزاز المتزامنة مع الاعتقالات التعسفية والخطف أهم مصادر "محمد حسين الجاسم" المالية إضافة إلى استثمارات غير قانونية يديرها أشقائه الخمسة في سوريا وتركيا وليبيا

1. ملخص تنفيذي:

يسلّط هذا التحقيق الضوء على المصادر المالية المختلفة التي يعتمد عليها فصيل "فرقة السلطان سليمان شاه/العمشات" في تمويل نفسه وأحكام قبضته العسكرية في شمال سوريا؛ وخاصة في منطقة "شيخ الحديد" في عفرين والمعروفة بالاسم المحلي لدى سكانها الكرد بـ"شيه".

كما يسرد هذا التقرير معلومات وشهادات موثوقة عن مصادر الإثراء غير المشروع لقائد الفصيل نفسه، والمعروف لدى السوريين/ات باسم "أبو عمشة" وحجم "الاستثمارات" غير القانونية التي يديرها في سوريا وتركيا و**ليبيا** بواسطة أشقائه الخمسة ودائرة صغيرة من المقربين منه.

إنّ أسلوب الابتزاز المنظم بحق المدنيين/السكان الأصليين في ناحية "**شيخ الحديد**" في عفرين، والمترافقة مع عمليات الاعتقال التعسفي والخطف بهدف الفدية، والاستيلاء على المنشآت التجارية والمباني السكنية واتهام أصحابها بالارتباط بالإدارة الذاتية الكردية (التي كانت مسيطرة على المنطقة حتى شهر آذار/مارس 2018) هي إحدى أهم مصادر دخل "أبو عمشة" وفصيله. ووفقاً للشهادات التي حصلت عليها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، فإنّ معظم تلك الانتهاكات تتم بأوامر من "أبو عمشة" وإشراف من قبل عدد من أشقائه وتنفيذ من قبل عناصر الفصيل، أيضاً، ومنذ **احتلال** منطقة عفرين في آذار/مارس 2018، من قبل القوات التركية وفصائل المعارضة السورية المسلحة، شكّلت عمليات مصادرة معظم محاصيل السكان الكرد من الزيتون وباقي المزروعات في موسم 2018. وفرض أتاوات و"ضرائب" وصلت إلى نسبة 25% من قيمة المحاصيل في المواسم الزراعية التالية، وهي التي تمثّل الجزء الأكبر من الثروة التي جمعها "أبو عمشة" والتي تقدّر بملايين الدولارات حالياً.

بموازاة ذلك، استحوذ الفصيل على ينابيع المياه الطبيعية في "شيخ الحديد" وفرض على المزارعين الكرد دفع مبالغ مالية إضافية لقاء حصولهم على المياه الصالحة للسقاية. كشكل مستحدث من أشكال فرض الأتاوات على السكان الأصليين.

لقد كشفت المعلومات التي حصلت عليها "سوريون" لغرض هذا التقرير، واستناداً إلى 26 مقابلة مرّكزة (مع ضحايا ومتضررين وعسكريين مطلعين) إلى حجم الدخل السنوي الضخم الذي يحققه "محمد الجاسم/أبو عمشة" كفرد، والذي يصل إلى أكثر من 30 مليون دولار سنوياً.¹ وأعطت التفاصيل الواردة في تلك الإفادات كيفية إسناد "أبو عمشة" مناصب كبيرة في "الفصيل" إلى عدد من أشقائه. إضافة إلى تفويضهم بإدارة مشاريعه واستثماراته في سوريا وتركيا و**ليبيا**.

ولا يقتصر دور أشقاء "أبو عمشة" الخمسة، والأفراد المقربين منه على "إدارة المشاريع"، بل يتخطى دورهم إلى مشاركتهم المباشرة في مجموعة واسعة من الانتهاكات السابقة، إضافة إلى عمليات اختلاس مستمرة من مرتبات عناصر الفصيل في سوريا و**ليبيا** و قبلها **أذربيجان**، ومن إنشاء شبكة لتهريب البشر والاتجار بهم. إضافة إلى تجارة المخدرات وإدارة شبكة تهريب بضائع ومواد محظورة عبر الحدود السورية التركية.

وعقب إعلان وزارة الخزانة الأمريكية **عقوبات** على فصيل "أحرار الشرقية" بتاريخ 28 تمّوز/يوليو 2021، طالب **المركز السوري للعدالة والمساءلة** بتوسيع العقوبات وفقاً لذلك لتشمل الجماعات المسلحة الأخرى التي ترتكب الانتهاكات

¹ لا يشمل هذا الرقم (30 مليون سنوياً) المخصصات المستمرة التي تصل إلى الفصيل كجسم عسكري بشكل دوري (كل 50 يوم) والذي يقدر بحوالي ثلاثة ملايين ليرة تركية في كل دفعة.

في المنطقة دون عقاب، بما في ذلك فصائل الجيش الوطني السوري مثل لواء السلطان سليمان شاه/العمشات، حيث قال أكد المركز تورط قائد الفصيل بجرائم خطيرة منها العنف الجنسي والنهب.

2. منهجية التقرير:

استندت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في هذا التقرير على إفادة 26 مصدرًا، بينهم مدنيون متضررون أجريت مقابلات معهم من قبل باحثي المنظمة، وتجار مدنيين تعرضوا لانتهاكات مباشرة من عناصر فصيل العمشات. إضافة إلى عمال إغاثة في منظمات إنسانية نشطة في منطقة "شيخ الحديد" بعفرين أخبروا "سوريون" بطرق وآليات توجيه المساعدات الإنسانية نحو المقاتلين وعائلاتهم في المنطقة، على حساب المحتاجين.

بعد الحصول على الإفادات من المصادر السابقة، تمّ مقاطعتها مع معلومات وردت في شكاوى تقدّم بها مدنيون آخرون إلى الشرطة العسكرية وإلى المكتب الأمني التابع للفصيل (بعض هذه الشكاوى تمّ إحالتها إلى اللجنة المشتركة لردّ الحقوق في عفرين وريفها) مباشرة، وذلك للتحقق من درجة اتساع حجم الانتهاكات ومنهجيتها، حيث بلغت الشكاوى بالمئات ضدّ هذا الفصيل وحده.

كما قام فريق العمل بمقاطعة المعلومات التي أدلى بها تلك المصادر مع المعلومات الواردة من الباحثين الميدانيين على الأرض داخل شيخ الحديد، لاسيما فيما يتعلق بالاستثمارات المحليّة لقائد الفصيل "أبو عمشة" مثل المقاهي والمولات (أسواق تجارية)، وتحديد مواقعها، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الاستثمارات في تركيا.

أيضاً قام فريق العمل بمقاطعة المعلومات مع أحداث وانتهاكات سبق أن تمّ [توثيقها](#) في قاعدة بيانات المنظمة، ولاسيما تلك التي تحدثت عن عمليات [اعتقال](#) تعسفي وخطف بحق السكان الأصليين بهدف طلب الفدية، إضافة إلى فرض الضرائب على أشجار الزيتون وغيرها.

كما قامت "سوريون"، بالحصول على عدد من الإفادات من قادة عسكريين من الصف الأول في "الفيلق الثاني" ومن فصيل "العمشات" نفسه، متواجدين داخل سوريا و**ليبيا** وتركيا. زوداً المنظمة بمعلومات وتفصيل دقيقة حول المبالغ المالية التي تمّ اختلاسها "أبو عمشة" والدائرة المقربة منهم، من الدعم والتمويل المقدّم للفصيل، في ليبيا وقبلها أذربيجان، إضافة إلى الاختلاس/الاستقطاع المت مستمر من الكتلة المالية الممنوحة للفصيل، والتي يتمّ تسليمها وسطياً كل 50 يوم.

3. من هو فصيل فرقة "السلطان سليمان شاه"؟

3.1. تشكيل الفصيل:

تنضوي فرقة "السلطان سليمان شاه/العمشات" حالياً تحت راية الفيلق الثاني، في الجيش الوطني السوري، التابع للحكومة السورية المؤقتة، المنبثقة من الائتلاف السوري المعارض.

رغم أنّ جميع المصادر تقوم بأنّ أغلب مقاتلي الفصيل ينحدرون من القومية التركمانية التي أقامت في محافظة حماه، ويتداول اسم "العمشات" في الإعلام عند الحديث عن ممارسات هذا الفصيل سيء الصيت. إلا أنّ المصادر الخاصة بسوريون، أكّدت أنّ المقاتلين التركمان يشكّلون أقلية نسبة إلى المقاتلين العرب، وأنهم يتمّ الترويج لهذه المعلومات رغبة في كسب وتأييد أطراف تركية قومية.

تأسس الفصيل أواخر العام 2011، (أي بعد عدّة أشهر من انطلاق الانتفاضة السورية)، تحت اسم لواء/مجموعة "خط النار" في محافظة حماه، لمواجهة قوات الحكومة السورية، وشارك بالعديد من المعارك ضد الجيش السوري. وتأسس بشكل أساسي آنذاك من أبناء عشيرة "[محمد الجاسم](#)" بني جميل، كفصيل منتمي للجيش السوري الحر.

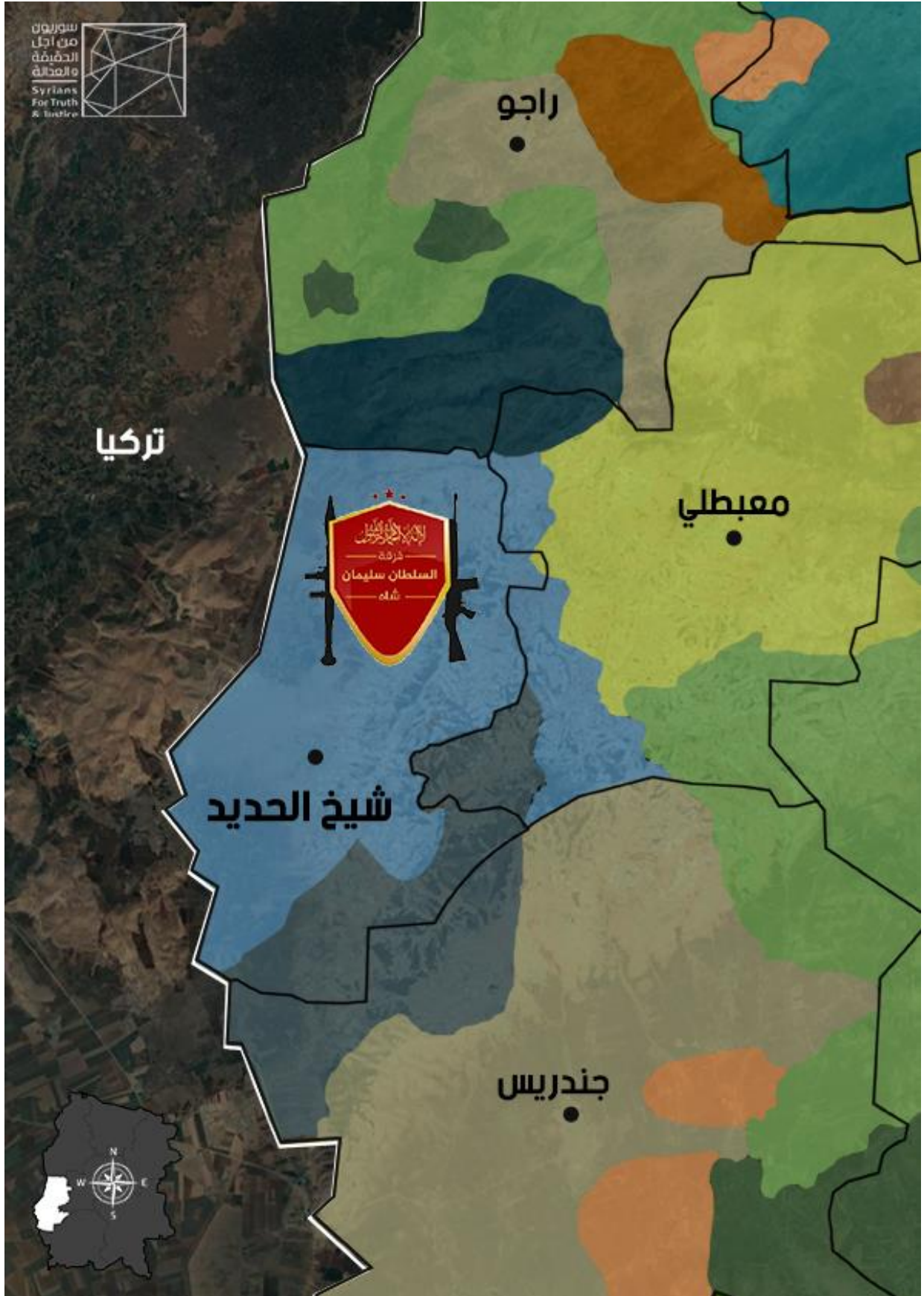
لاحقاً اضطر "أبو عمشة" للهروب مع مقاتليه إلى ريف الشمالي، بعد ملاحقتهم من قبل عناصر "جبهة النصرة/تنظيم القاعدة في بلاد الشام"، وذلك بالتنسيق مع القوات التركية التي توغلت لاحقاً في سوريا بشكل عسكري مباشرة لقاء التخلي عن حلب وعن دعم فصائل المعارضة السورية في أحياء حلب الشرقية [بحسب](#) رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو.

في أوائل العام 2016، أعلن الفصيل عن إعادة تسميته باسم "السلطان سليمان شاه" نسبة للجد المؤسس للدولة العثمانية، وكنوع من أنواع التقرب للسلطات التركية. وفي العام ذاته، شارك الفصيل إلى جانب القوات التركية في عملية "درع الفرات" التي أفضت إلى احتلال جزء من الأراضي السورية (إعزاز والباب وجرابلس وغيرها).

وفي عام 2018، شارك الفصيل في عملية "[غصن الزيتون](#)" التي أفضت إلى احتلال منطقة عفرين السورية، ذات الغالبية الكردية، وفي عام 2019 في عملية "[نبع السلام](#)" التركية التي أفضت إلى احتلال تل أبيب ورأس العين/سري كانيه. وفي أواخر العام 2019، بدأ الفصيل وبأوامر من الحكومة التركية [بإرسال مقاتليه](#) إلى ليبيا وأذربيجان للقتال إلى الأطراف المؤيدة للحكومة التركية، كمقاتلين مرتزقة.



صورة رقم (1) - راية فصيل "السلطان سليمان شاه/العمشات".



صورة رقم (2) - خارطة تُظهر المناطق الخاضعة لسيطرة فصيل "السلطان سليمان شاه/العمشات" في عفرين.



الحكومة السورية المؤقتة



رئيس الحكومة السورية المؤقتة
عبد الرحمن مصطفى



وزير الدفاع رئيس هيئة الأركان
العميد حسن حمادة



النائب الثاني لرئيس هيئة الأركان
العميد فضل الله الحجى



النائب الأول لرئيس هيئة الأركان
العميد عدنان الأحمد

الفيلق الرابع

الفيلق الخامس

الفيلق السادس

الفيلق السابع



الفيلق الثالث
أبو أحمد نور
(قائد الجبهة الشامية)



الفيلق الثاني
العميد أحمد عثمان
(نائب قائد السلطان مراد)



الفيلق الأول
العميد معتز رسلان
(قائد جيش النخبة)



القائد العام لفرقة السلطان سليمان شاه
محمد جاسم (أبو عمشة)



نائب القائد العام
رئيس المكتب العسكري
عمر ملحم



نائب القائد العام
رئيس المكتب العسكري
مالك جاسم (أبو سراج)



رئيس المكتب الاقتصادي
في تركيا
فادي جاسم (أبو مالك)



رئيس المكتب الأمني
حسان نقرش



رئيس المكتب الأمني
وليد جاسم (سيف)



رئيس مكتب العلاقات العامة
حسام عبود (أبو جعفر الحموي)



قيادي عسكري
يونس جاسم (أبو حمزة)



الإداري العام
محمد حسين دغيم



القائد العسكري في ليبيا
باسل جاسم (علمدار)

تنويه: يعتبر أشقاء محمد جاسم (أبو عمشة) الخمسة (مالك - باسل - يونس - وليد - فادي)
القادة ذو الصلاحيات الغير محدودة، بينما تعتبر باقي القيادات (عمر - محمد - حسام - حسان)
قادة ذو صلاحيات محدودة.

3.2. من هو "محمد حسين الجاسم/أبو عمشة":

من مواليد عام 1985، وينحدر من قرية "جوصة" التابعة لمنطقة حيالين بريف حماه الشمالي بحسب مصادر "سوريون"، عمل سائقاً لجرارات الحراثة (تركتور) والحصادات الزراعية قبل اندلاع الانتفاضة السورية.² وهو متزوج من ثلاث نساء في آن واحد. رغم أن "أبو عمشة" وعدد قليل من مقاتليه ينحدرون من قبيلة النعيم العربية، إلا أنهم يقومون بالترويج لأنفسهم على أنهم من القومية التركمانية.

وبحسب مصادر سوريون فإن غالبية مقاتلي الفصيل ينحدرون من مناطق ريف حماه وريف إدلب وريف دمشق وريف حمص. استناداً إلى إحدى المصادر فإن "أبو عمشة" يحمل الجنسية التركية تحت اسم (Muhammed Eljasem)، وهو ذاته الذي أفاد بأن اسم والدته هو "غروب" وهو من مواليد 1 كانون الثاني/يناير 1985.

1. طرق الكسب غير المشروع لمحمد الجاسم "أبو عمشة" وأشقائه:

1.1. أذرع "أبو عمشة" الخمسة:

يعتمد "الجاسم" بشكل أساسي على أشقائه الخمسة في إدارة "استثماراته" وتوسيعها في سوريا وتركيا وليبيا، وجميعهم من مواليد سوريا. يتولى أربعة منهم مناصب قيادية رفيعة في الفصيل، يعاونهم دائرة صغيرة من أقارب "أبو عمشة" ومعارفه.

وكانت "لجنة ردّ المظالم" المرتبطة [بالمجلس الإسلامي السوري](#)، والمكلفة بالتحقيق في انتهاكات "أبو عمشة" وفصيله قد أدانت الفصيل وقائده، وأصدرت قراراً نص على "عزل أبو عمشة" عن جميع مهامه الموكلة إليه، وعدم تسليمه شيئاً من "مناصب الثورة" لاحقاً، وشمل قرار العزل أيضاً كلاً من شقيقه وليد حسين الجاسم (سيف) و:

(أ) مالك حسين الجاسم الملقب "أبو سراج"، من مواليد قرية "جوصة" عام 1983: الذي كان يعتبر الرجل الثاني في الفصيل والذراع الأيمن "لأبو عمشة"، وكان يتولى الملف الأمني والعسكري بكل تفاصيله وكان "أبو عمشة" يستشيريه في كل أموره.

دفع قرار "اللجنة" "أبو عمشة" إلى [عزل](#) شقيقه "أبو سراج" و"سيف" من مناصبهما بعد حصوله على تطمينات من قائد السلطان مراد "فهيم عيسى" بإطلاق سراحهم بعد فترة وإسقاط التهم عنهم. وقد تمّ القاء القبض عليهما بتهم تتعلق بالفساد وارتكاب العديد من الانتهاكات بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2021 وما يزالان قيد الاحتجاز. قال أحد أعضاء لجنة رد الحقوق في عفرين وريفها حالياً، لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة عن دور "أبو سراج" وقضية اعتقاله حيث قال في حديثه مع "سوريون" ما يلي:

"يُعتبر أبو سراج هو الرجل الأكثر انتفاعاً على الصعيد المالي من الفصيل بعد أبو عمشة، حيث كان مسؤولاً عن عمليات النهب والسرقه والخطف وطلب الفدية في شيخ الحديد وكان ذلك بأوامر مباشرة من شقيقه أبو عمشة، وذلك بحسب الملفات والشهادات والسجلات التي اطلعنا عليها بشكل مباشر. لا أتوقع أن يكون (أبو سراج) كبش فداء عن أبو عمشة بتقديمه لمحاكمة، لأنه حسب اطلاعي ومعلوماتي فقد حصل أبو عمشة على ضمانات كبيرة من (فهيم عيسى) قائد فرقة السلطان مراد بأنه

² ورد محل الولادة في مصادر أخرى على أنها بلدة عميرين التابعة لمدينة السقيلية بريف حماه الشمالي الغربي.

إذا تم تقديم أبو سراج للمساءلة فإنه سوف يخرج من القضية دون إدانات، وذلك على الرغم من محاولة قائد الجبهة الشامية (أحمد نور) لكسر شوكة أبو عمشة عبر سجن أبو سراج."



صورة رقم (4) - مالك حسين الجاسم الملقب "أبو سراج".

(ب) باسل حسين الجاسم؛ لقبه "علمدار" وهو من مواليد قرية "جوصة" 1986: وهو القائد العسكري لفصيل "العمشات" في ليبيا، والمسؤول عن إدارة المعسكرات والمقرات ونقاط الحراسة وخطوط المواجهة هنالك، ويتمتع بعلاقات وطيدة مع مسؤولين ليبيين سواء العسكريين أو السياسيين.

تحدث قائد إحدى مجموعات الفصيل المتواجدة في ليبيا في شهادة خاصة لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، حول ممارسات "علمدار" قائلاً:

"يتمتع علمدار بنفوذ كبير هنا، لقد كان مسؤولاً بشكل مباشر عن عمليات سلب ونهب ممتلكات المدنيين التي وقعت خلال العمليات العسكرية مع الجيش الوطني الليبي. لقد كانت هذه العمليات تحت إشرافه المباشر. حالياً يدير تجارة تهريب البشر وتجارة المخدرات."



صورة رقم (5) - باسل حسين الجاسم الملقب "علمدار".

(ت) **يونس حسين الجاسم**، لقبه "أبو حمزة"، من مواليد قرية "جوصة" عام 1993: وهو قيادي من الصف الأول ضمن فصيل "العمشات"، وبحسب أحد القائمين على معسكرات تدريب الفصيل فإن "أبو حمزة" يشرف بشكل مباشر على تجارة تهريب البشر داخل عفرين، إضافة إلى تهريب الدخان والأجهزة الخلوية ومواد أخرى من سوريا إلى تركيا، ولكن ليس عبر أراضي شيخ الحديد بل من طرق تهريب أخرى.

وبحسب المصدر ذاته فإن "أبو حمزة" يشتهر بموكب مرافقته المنضبط والذي يمتاز باللباس العسكري والأسلحة الأمريكية والسيارات الفاخرة.



صورة رقم (6) - يونس حسين الجاسم الملقب "أبو حمزة".

(ث) وليد حسين الجاسم، لقبه "سيف" وهو من مواليد قرية "جوصة" عام 1987: بحسب أحد قادة المجموعات ضمن الفصيل، فإن "سيف" يعتبر "الفتى المدلل" لدى جميع إخوته ولا يتولى مهاماً صعبة أو جدية، وتمّ عزله من منصبه في الفصيل وسجنه مع أخيه "أبو سراج" على خلفية الحادثة المشار إليها آنفاً، وأضاف المصدر:

"كان سيف هو الفتى المدلل من قبل أبو عمشة وأخواته، وهو أكثر شخص يهتم بالرفاهية ويعرف بحبه للسهر وهو دائم التردد إل تركيا، أحياناً يسند إليه أبو سراج ملفات الخطف والتشليح وطلب الفدية ولكن كل المهام التي تعطى لا تتم في أماكن خطيرة وليست مهمات صعبة، وطبعاً عليه ملفات كثيرة بلجنة رد المظالم وغالبها تتعلق بالنساء والاعتداء الجنسي عليهن."



صورة رقم (7) - وليد حسين الجاسم الملقب "سيف".

(ج) فادي حسين الجاسم، لقبه "أبو مالك"، وهو من مواليد قرية "جوصة" عام 1979: لا يتولى أي منصب رسمي في الفصيل ولكنه يعتبر المسؤول عن استثمارات أبو عمشة في تركيا التي يقيم فيها بشكل دائم بعد أن حصل على جنسيتها، وذلك بحسب شهادة أحد عناصر المكتب الإعلامي للفصيل في حديثه مع "سوريون".



صورة رقم (8) - صورة تظهر فادي الجاسم الملقب "أبو مالك".

1.2. مصادر الكسب غير المشروع واستغلال السلطة:

1.2.1. أموال من الانتهاكات المرتكبة داخل شيخ الحديد:

اعتمد "أبو عمشة" في سلب الأموال من أهالي منطقة شيخ الحديد على عدّة طرق؛ كان من أبرزها عمليات الاعتقال التعسفي التي يشترط فيها لإطلاق سراح المعتقل دفع مبالغ مالية كبيرة للفصيل ذاته، ومصادرة منازل المدنيين ومن ثم إجبارهم على دفع مبالغ مالية لاستردادها، إضافة إلى فرض الضرائب على المحاصيل الزراعية والتجار، وانتهاج بالاستيلاء على معاصر الزيتون ومحطات الوقود.

1.2.1.1. عمليات الاعتقال والخطف بهدف الابتزاز وجمع المال:

تفيد المعلومات التي جمعتها "سوريون" من الضحايا الذين تمّ مقابلتهم لغرض هذا التقرير، بأنّ عناصر الفصيل كانوا ينفذون حملات دهم واعتقال في عموم ناحية "شيخ الحديد" بهدف جمع المال من السكان، وكانوا في كثير من الأحيان يقومون بمساومة المعتقل نفسه على مبلغ مالي لإطلاق سراحه.

وبحسب مصادر "سوريون" فإنّ الجزء الأعظم من تلك الأموال التي يتم سلبها من الناس تذهب لصالح "أبو عمشة" بشكل شخصي. كما أفادت المصادر بأنّ قادة المجموعات الذين ينفذون هذه الاعتقالات يحصلون على جزء من تلك المبالغ أيضاً.

وحول قيمة المبالغ التي يتم جمعها بهذه الطريقة، أوضح مصدر في جهاز الشرطة العسكرية في عفرين لسوريون ما يلي:

"منذ بدء السيطرة على ناحية الحديدي وحتى منتصف عام 2021، كان أبو عمشة يرفض دائماً تسليم المعتقلين الذين اعتقلهم الفصيل للشرطة العسكرية، وكنا في تلك الفترة نتلقى بشكل دائم شكاوى من الأهالي حول عمليات الاعتقال والمبالغ التي يطلبها الفصيل لإطلاق سراح المعتقل. أستطيع تأكيد أن عمليات الاعتقال لم تكن تتم بشكل عشوائي. بل كان أبو عمشة وعناصره يجرون دراسات سرية حول الوضع المادي للسكان ومن منهم لديه أقارب خارج سوريا، وغالباً ما كان يتم استهداف هذه الفئة من المدنيين بشكل متكرر."

وتابع المصدر:

"كان متوسط المبلغ الذي يطلبه الفصيل هو ألف دولار أمريكي، وفي إحدى الحالات تحققنا من طلب الفصيل مبلغ 25 ألف دولار لقاء الإفراج عن عدة أفراد من عائلة واحدة، وبالفعل تم دفع المبلغ من قبل العائلة."

ومنذ سيطرة القوات التركية وفصائل المعارضة على منطقة عفرين عام 2018، وثقت "سوريون" أكثر من 2000 عملية [اعتقال](#) طالت مدنيين كرد من السكان الأصليين، وسجلت الكثير من الحالات والشهادات التي تؤكد صح ما ورد آنفاً.

1.2.1.2. مصادرة المنازل وطلب المال لاستردادها:

بعد سيطرة الفصيل على ناحية "شيخ الحديدي"، سمح "أبو عمشة" عناصره وعائلاتهم بالإقامة في منازل السكان الكرد الذين تركوا المنطقة ونزحوا جراء الغزو التركي، وعندما بدء بعض الأهالي بالعودة تفاجئوا بأن العناصر المقيمين في منازلهم يطلبون مبالغ مالية كبيرة لقاء الخروج منها، إضافة إلى مبلغ آخر يطلبه المكتب الأمني للفصيل والذي يديره شقيق أبو عمشة.

أحد المقاتلين ضمن الفصيل والذي يقيم في منزل أحد المشردين قسراً من "شيخ الحديدي" قال في شهادته ما يلي:

"سمح أبو عمشة لي ولعناصر مجموعتي بالإقامة في إحدى القرى في شيخ الحديدي، بعد فترة جاء عدد من مالكي المنازل وطلبوا السكن في منازلهم، وأرادوا منّا إفراغ المنزل وتسليمه لهم. رفض العناصر الخروج بالطبع وبعضهم طلب مبالغ مالية تراوحت بين 3 إلى 5 آلاف دولار لقاء إفراغ المنزل.. بعدها طلبنا منهم التوجه للمكتب الأمني للفصيل لحل القضية، وهناك تفاجئ الأهالي أن المكتب الأمني طلب عن كل منزل مبلغاً آخراً وقدره 3 آلاف دولار لقاء السماح للمالك باسترداد منزله وهذا المبلغ إضافي على المبلغ الذي طلبه العنصر المقيم. كما اشترط بعض العناصر أن يقيم مالك العقار بتأمين سكن آخر لعائلة المقاتل إلى جانب دفع مبلغ مالي."

إلى ذلك، وفي شهادة حصرية حصلت عليها "سوريون" من أحد أهالي شيخ الحديدي، ذكر المصدر أن فصيل العمشات فرض "أتاوة شهرية" على أصحاب المنازل التي يسكن فيها شخص واحد. بسبب نزوح باقي الأفراد إلى خارج منطقة عفرين. حيث قال في شهادته:

"كان المبلغ الأول الشهري يبلغ 10 آلاف ليرة سورية، أو سوف يضطر صاحب المنزل إلى إخلاء منزله بدون أخذ أي مقتنيات، وإعطائه للفصيل، حيث يقوم الفصيل بإعطائه للعائلات العربية الوافدة إلى المنطقة، بعد أن يقوم بالاستيلاء عليه بشكل تعسفي وطرده صاحبه الأصلي."

وختم المصدر:

"قالوا لي بأن لا خيار أمامي، فإما أن أدفع الأتاوة (التي تختلف من شخص إلى آخر) أو أن ترجع زوجتي وأولادي المقيمين خارج سوريا، أو أن أتزوج مرة أخرى، وإلا فسوف يقومون بتزويجي بشكل قسري."

1.2.1.3. فرض الضرائب على المحاصيل الزراعية:

جمع الباحثون الميدانيون لدى "سوريون" على مدار السنوات الثلاثة الماضية معلومات حول الأتاوات التي فرضها الفصيل على المحاصيل وخاصة على أشجار الزيتون، ففي عام 2018، وهو العام الأول من السيطرة قام الفصيل بالاستيلاء على جميع المحاصيل بكافة أنواعها ومنع الفلاحين والمالكين الكرد من قطاف الزيتون وقام بتشغيل "النازحين الجدد/العرب" الوافدين إلى المنطقة في قطاف الزيتون وحصاد القمح، وكانت هذه الأموال تذهب إلى "أبو عمشة" وليس لصالح الفصيل.

وفي العام 2019، فرض الفصيل أتاوات محددة على أشجار الزيتون بمقدار 8 دولار أمريكي عن كل شجرة زيتون مثمرة، و4 دولار عن كل شجرة زيتون غير مثمرة بشكل كامل، وفي العام 2020، خفض الفصيل الأتاوات عن أشجار الزيتون إلى 4 دولار أمريكي للشجرة المثمرة.

وفي عام 2021، فرضت أتاوات عامة، وكان مقدارها 25 بالمئة من قيمة محصول الزيتون وانتاج الزيت مهما كان حجمه. علماً أن عدد أشجار الزيتون في ناحية شيخ الحديد وحدّها يقدر بحوالي مليون ومئة ألف شجرة زيتون، وذلك وفق سكان محليين وأشخاص اطلعوا على سجل الضرائب/الأتاوات و"دفتر المحاصيل" الموجود في مقر الفصيل. وأكد أحد أعضاء لجنة رد الحقوق في إفادته، بأن معظم "الضرائب" المستوفاة من المحاصيل الزراعية تذهب لصالح "أبو عمشة" فقط وليس لصالح الفصيل، وحول هذا الأمر قال المصدر ما يلي:

"اطلعت على دفتر المحاصيل الخاص بالمكتب الاقتصادي للفصيل بنفسني. لقد كانت الضريبة الأخيرة التي فرضها أبو عمشة على الانتاج الزراعي للمزارع الكردي هي 25 بالمئة من قيمة المحصول أيضاً كان نوعه وكميته. فمثلاً هناك شخص أنتج طناً من الزيت فقام الفصيل بأخذ 250 كيلو منه وهكذا.."

وتابع:

"من خلال إطلاعي على دفتر المحاصيل رأيت أن أبو عمشة وفصيله، وخلال السنوات الثلاثة الأولى من السيطرة فقط/استطاع جمع ضرائب وصلت إلى 15 مليون دولار أمريكي وذلك من أشجار الزيتون وثمارها وحدها، وأستطيع أن أؤكد أن المبلغ الحقيقي هو أكثر من ذلك بكثير لأن هناك مزارعون كرد رفضوا دفع الضريبة فقام الفصيل بسلب كامل محصولهم من الزيتون."

وختم المصدر قائلاً:

"المالكون والأهالي الكرد مجبرون على دفع هذه الضرائب بالقوة وتحت تهديد السلاح. من يرفض الدفع يواجه مصيراً محتوماً بالاعتقال والتعذيب أو الإجماع على بيع تحت تهديد السلاح. ومن ثم يتم تسليم الأرض لمزارعين من النازحين العرب الوافدين إلى المنطقة بعد العام 2018، على سبيل الضمان، وفي حال نجا المالك من كل ما سبق، يقوم الفصيل بتخريب المحصول."

مصدر محلي آخر من سكان "شيخ الحديد"، عَقِبَ على المعلومات الواردة في الشهادة السابقة بالتالي:

"بعد أن يتم جردمة أشجار الزيتون (تخريب وقص الأغصان بشكل عشوائي) يقوم عناصر الفصيل ببيعها كحطب. علماً أن أعمار أشجار الزيتون في المنطقة تتراوح ما بين 80 إلى 200 سنة."

وفيما يتعلق بمعاصر الزيتون فإنه بحسب المعلومات الواردة من عدة مصادر تحدّثت معها "سوريون"، يوجد في ناحية "شيخ الحديد" ما لا يقل عن 18 معصرة زيتون، استولى "أبو عمشة" على اثنتين منها وقام باستثمارها لصالحه عبر إجبار المزارعين على عصر محصولهم فيهما لعدّة مواسم ثم أعادها لأصحابها.

في حين قام الفصيل بتفكيك ثلاث معاصر أخرى وبيعها، وسمح للمعاصر المتبقية بالعمل مقابل دفع ضرائب/أتاوات شهرية.

وفي إحدى الشهادات التي حصلت عليها "سوريون" من صاحب أحد المعاصر بشكل حصري، فقد دفع المالك الكردي ما لا يقل عن 80 ألف دولار أمريكي لفصيل العمشات منذ سيطرته على المنطقة وفرض الأتاوات عليهم عام 2018. وهنالك 7 معاصر لا تستطيع العمل بسبب الضرائب المتراكمة عليها، والتي يطلبها الفصيل بشكل تعسفي.

1.1.1.4. أتاوات مقابل الحصول على مياه صالحة لسقاية المزروعات:

بحسب مدنيين متضررين من ناحية شيخ الحديد ومزارعين، فإن "أبو عمشة" وضع يده على مصدر المياه الأساسية للسقاية، ومنع المزارعين من الاستفادة من تلك المياه بدون دفع ضريبة سنوية.

قال مصدر آخر من لجنة رد الحقوق في عفرين خلال شهادته "لسوريون"، تعقيباً على ذلك ما يلي:

"بحسب سجل المكتب الاقتصادي للفصيل، والذي قمت بالاطلاع عليه، يقوم أبو عمشة ببيع الساعة الواحدة من ضخ المياه للمزارعين بمبلغ 5 آلاف ليرة سورية. ما يعني حصول الفصيل على آلاف الدولارات بشكل سنوي."

وتابع المصدر:

"إذا رفض الفلاح دفع المال مقابل سقاية محصوله من الخضار وغيرها يقوم الفصيل بالاستلاء على الأرض وإعطائها لمزارع آخر على سبيل الضمان، ويأخذ من المزارع الجديد ضريبة المحصول وضريبة المياه."

في شهادة حصريّة لـ "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" قال أحد السكان المحليين أن فصيل العمشات، وبالإضافة إلى تحكّمه بمصادر المياه الطبيعية، فرض أتاوات حتى على أصحاب الآبار الارتوازية المحفورة. حيث لا يستطيع أصحاب هؤلاء الآبار سقاية المحاصيل أو الأشجار دون دفع "ضرائب" موسمية لقاء سحب مياه من آبار تعود ملكيتها لهم! المصدر أكد أن عدد الآبار بمنطقة شيخ الحديد يقدر بالعشرات.

1.1.1.5. استيلاء على محلات تجارية وتجارة المحروقات:

أفاد أحد التجار المدنيين المتضررين في "شيخ الحديد" بأن "أبو عمشة" يهيمن على تجارة المحروقات بشكل شبه كامل، حيث استولى على [محطة وقود](#) في المنطقة بحجة أن مالكيها يتبع لـ "لحزب العمال الكردستاني"، ومن ثمّ قام بالسيطرة على كامل تجارة المحروقات ومنع أي شخص بالعمل فيها، وقال التاجر في شهادته لسوريون ما يلي:

"قام الفصيل بالاستثمار في تجارة المحروقات، حيث يقوم بإدخال المحروقات من مناطق قوات سوريا الديمقراطية/قسد، وبيعه في هذه الكازية التي استولى عليها، وفي حال قام أحد التجار أو المدنيين بجلب المحروقات من مصدر آخر من خارج شيخ الحديد، يتم مصادره بحجة وجود عبوات ناسفة في براميل النفط والمحروقات مثلاً.. الحجج أمنية دائماً.. وبهذه الطريقة هيمنوا على السوق."

أيضاً وبحسب المعلومات التي حصلت "سوريون"، فإن الفصيل وضع يده على مجموعة من المحلات التجارية التي نزح سكانها جراء العملية العسكرية، وقام بتأجيرها بمبالغ تتراوح بين 100 إلى 250 دولار أمريكي شهرياً تبعاً للموقع والمساحة، ويعود العائد المالي كله لـ "أبو عمشة".

1.2.2. اتجار بالبشر والمواد المخدرة داخل سوريا:

1.2.2.1. تجارة المخدرات:

بحسب المعلومات التي حصلت عليها "سوريون" لغرض هذا التقرير، فإن فصيل العمشات تورط في عمليات تجارة المخدرات في منطقة شيخ الحديد ومناطق تواجد فصيله في ليبيا. وكان لديه شريك من قادة الفصيل (من أقاربه) يدعى "أبو رشا"، كان قد ظهر مؤخراً على العلن وكشف عن الخلاف بينه وبين "أبو عمشة" وتورط الأخير بتجارة المخدرات وغيرها من الانتهاكات، ونشرت العديد من [التقارير الصحفية](#) حول هذه الحادثة.

لكن "سوريون" من أجل الحقيقة استطاعت التحقق فقط من بعض التفاصيل الواردة في القضية حول تجارة المخدرات دون التطرق للانتهاكات التي اتهم الطرفين بعضهما البعض بها.

حيث قال أحد مصدر مطلع من ضمن الفصيل في شهادته ما يلي:

"الحرب الإعلامية التي دارت بين أبو رشا وأبو عمشة كشفت عن الكثير من الانتهاكات، لكن أنا كنت شاهداً على تورط أبو رشا نفسه بتجارة المخدرات وكنت ضمن المجموعة التي داهمت إحدى مستودعاته، وجميع الصور التي تم نشرها من قبل الفصيل حول حادثة المخدرات صحيحة."

مصدر أمني آخر من داخل الفصيل قال تعقيباً على الكلام السابق:

"كان هنالك نوع من الاتفاق بين أبو عمشة وأبو رشا على تجارة المخدرات، وكان هناك حصة محددة يأخذها أبو عمشة من هذه التجارة، لاحقاً، علم أبو عمشة بأن أبو رشا يسرقه وبأن المردود الحقيقي هو أكبر بكثير من الذي صرح به، وبدأت الخلافات بينهما."

وختم المصدر:

"رغم الخلاف المالي بينهما، إلا أنه لم يكن هو الدافع الحقيقي وراء المشكلة. في الحقيقة قد قام أبو عمشة بمداهمة مستودع ومقر أبو رشا بسبب ورود تقرير للمخابرات التركية بأن أبو رشا قام بإدخال شحنة مخدرات إلى تركيا وهو أمر يعتبر ممنوعاً بشكل قطعي عند أبو عمشة، ولا يُسمح بتجاوز هذا الحد، فهو يضمن للأتراك عدم السماح بالتهريب بكافة أنواعه من مناطق سيطرته، وكان أبو رشا قد تجاوز الخطوط الحمراء فقام أبو عمشة بالتضحية به."

1.2.2.2. التهريب:

يدير "يونس الجاسم" شقيق أبو عمشة الملقب "أبو حمزة" عمليات التهريب من وإلى تركيا، سواء أكان تهريب بشر أو تهريب بضائع وعلى وجه الخصوص الدخان وأجهزة الموبايل/وهو يقوم بهذه العمليات من مناطق نفوذه الأخرى لاسيما منطقة رأس العين/سري كانيه.

وبحسب مصادر عدّة من داخل الفصيل، فإن عمليات التهريب مقسمة على مجموعات عدة ضمن الفصيل ويديرها "أبو حمزة" بشكل صارم، ولا يسمح لأي مجموعة بتجاوز الأوامر والخطط المعدة للتهريب، وبحسب هذه المصادر فإن أرباح عمليات التهريب متفاوتة ولا يمكن حصرها.

على سبيل المثال يكسب "أبو حمزة" مبلغ 200 إلى 300 دولار أمريكي عن كل هاتف محمول يتم تهريبه إلى تركيا، ويفضل تهريب أجهزة (الأيفون والسامسونغ) المهربة. أما مكاسب تهريب الدخان الأجنبي المهرب والقادم من العراق، فهي ضخمة جداً وتقدر بمئات الآلاف. فيما تتم عمليات تهريب البشر نحو تركيا، من مناطق إعزاز ورأس العين/سري كانيه وتل أبيض، ويحصل الفصيل ما بين 600 إلى 1200 عن كل شخص يرغب بالتنقل إلى تركيا بطرق غير شرعية.

مصدر محلي خاص من أهل شيخ الحديد، قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ الفصيل طلب منهم 8000 دولار لقاء الدخول إلى تركيا لإجراء مقابلة مع إحدى القنصليات الأوربية لاستكمال أوراق "لم الشمل"، وكان عدد العائلة عبارة عن شخصين وثلاثة أطفال. بشرط أن يتمّ الدفع قبل البدء بعملية التهريب. وأكّد المصدر دخول العديد من العائلات عبر طريق التهريب هذا.

1.2.3. اختلاس من دعم الفصيل:

بحسب ما أوضح مصدر سابق (قيادي من الصف الأول ضمن "الفيلق الثاني") فإنّ "أبو عمشة" يصرّح للدول الداعمة لها بأعداد مبالغ فيها لعناصر فصيله، ففي الوقت الذي يتحدّث فيه الفصيل عن امتلاكه 3500 عنصراً، قال المصدر الخاص لسوريون إنّ التعداد الفعلي لمقاتلي الفصيل هو ما بين 1800 إلى 2000 عنصر فقط، أي هناك "مبلغاً فائضاً" في كل دفعة يحصل عليها "أبو عمشة" من الدول الداعمة.

مصدر آخر وهو قيادي في الفصيل قال إن "أبو عمشة" استحوذ على مبالغ مالية قدمتها شركة أمنية إلى الفصيل لقاء قتال عناصره في ليبيا.

1.2.4. اختلاس من الدعم المقدم للمقاتلين المرتزقة في أذربيجان:

قدم فصيل "السلطان سليمان شاه/العمشات" حوالي ألف مقاتل للمشاركة في النزاع الذي دار في إقليم "كرباخ" لصالح أذربيجان، وقدمت شركة أمنية حوالي 3 مليون دولار أمريكي دعماً لعناصر "أبو عمشة" لقاء مشاركتهم في القتال مدة 45 يوماً.

بحسب المعلومات التي حصلت عليها "سوريون" فإن تلك الشركة الأمنية دفعت لكل مقاتل 3 آلاف دولار أمريكي ولكن "أبو عمشة" قام بإعطاء المقاتل الواحد ما بين 1000 و1200 دولار فقط، واحتفظ بالمبلغ الباقي بحجة شراء أسلحة ودعم الفصيل. وحول ذلك، قال أحد القاد العسكريين الذين قاتلوا في أذربيجان في شهادتهم ما يلي:

"عندما بدأ النزاع في اقليم كراباخ كان القتال في ليبيا هادئ جداً ولكن أعدادنا هناك جيدة لأنه كان من المتوقع أن تندلع الحرب بأي لحظة. وبسبب النزاع في أذربيجان طلبت تركيا من القادة (أبو عمشة) و(فهم عيسى) و(سيف أبو بكر) الاجتماع في أنقرة، وخلال ذلك الاجتماع طلب من كل فصيل تقديم ألف مقاتل على وجه السرعة، وبالفعل جمع أبو عمشة العدد الأكبر من سوريا، ولكن ما حصل أن العناصر تفاجؤوا بالوجهة وكانوا يعتقدون أنهم ذاهبون إلى ليبيا، وحصل عصيان في معبر حوار كلس، وعندها قام أبو عمشة بإطلاق الرصاص مباشرة على أقدم بعض العناصر وأمر بحلق رؤوس عدد منهم وسيطر على الوضع ونقل المقاتلين بعدها إلى أذربيجان."

وتابع المصدر:

"دفعت شركة أمنية مبلغ وقدره 3 مليون دولار رواتب للمقاتلين، ولكن أبو عمشة اعطى رواتب تتراوح بين 1000 إلى 1200 فقط، وأعطى تعويضات للجرحى وعائلات القتلى تتراوح بين 1000 و1200 دولار فقط، وكان عددهم قليلاً."

وختم:

"استحوذ أبو عمشة على المبلغ المتبقي بحجة أنه يريد شراء سلاح للفصيل ويريد دعمه لقتال قوات النظام، ولكن لم يشتر أي سلاح، في الحقيقة لم يقيم أبو عمشة بشراء أي سلاح على الإطلاق طيلة السنوات السابق، على العكس تماماً كان يبيع السلاح لهيئة تحرير الشام في إدلب، وهذا أحد أسباب العلاقة الطيبة بينهما."

1.2.5. اختلاس من الدعم المخصص في ليبيا ومشاريع فيها:

وفق ما أفاد به مسؤول إداري ضمن فصيل "العمشات" فإن "أبو عمشة" استحوذ على جزء كبير من المبالغ المخصصة كمرتبات شهرية لعناصره المتواجدين في ليبيا، وذلك عبر الاحتيال على الجهة التي تقوم بتمويل تواجد عناصر الفصيل في ليبيا، حيث لم يقتطع أجزاء من الدعم بشكل مباشر إنما كان يجبر عناصره على التنازل على نحو ثلث راتبهم لصالحه.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من المشاركة في ليبيا والتي كانت بشكل تقديري نهاية عام 2019، والشهرين الأول والثاني من عام 2020 لم يتم اقتطاع أي جزء من مرتبات المقاتلين، ولكن في الأشهر التالية بدء الفصيل بتخفيض رواتب العناصر إلى ألفي دولار، وذلك بسبب تخفيض الكتلة المالية إلى مليوني دولار شهرياً.

وهنا تجدر الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية، وهو أنه بالرغم من عدم قيام "أبو عمشة" أو شقيقه "باسل" الملقب "علمدار" باقتطاع مبالغ مالية من الدعم بشكل مباشر، إلا أنه سبق ان جمعت "سوريون" معلومات وشهادات من عناصر الفصيل تعود لعامي 2020 و2021 تحدث فيها المقاتلون عن إجبارهم على التخلي عن قسم من رواتبهم الشهرية لصالح قادة الفصيل وذلك مقابل تسجيل أسمائهم والسماح لهم بالذهاب إلى ليبيا، وهذا يؤكد قيام قادة الفصيل بالاستحواذ على جزء يعادل ثلث الرواتب الممنوحة للمقاتلين، بحسب الشهادات السابقة.

أما في الفترة التي تم فيها توقيع اتفاق الهدنة بين الأطراف الليبية المتنازعة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وحتى الآن، قامت الجهة الممولة بتخفيض الكتلة الشهرية للفصيل ووصلت إلى مليون ونصف مليون دولار أمريكي، وعندها خفض الفصيل رواتب المقاتلين بشكل حاد ووصلت إلى 300 دولار أمريكي فقط، بناء على ما أفاد به المصدر الإداري.

بعملية حسابية بسيطة واستناداً إلى المعطيات التي أفاد بها المصدر السابق نجد أنه منذ مطلع عام 2021، تم تخفيض الرواتب إلى 300 دولار وتم تخفيض عدد المقاتلين إلى 600 مقاتل، يعني أن مبلغ الرواتب الشهرية التي يدفعها الفصيل بلغ 180 ألف دولار في الشهر الواحد في حين ان مخصصات الفصيل للرواتب في الشهر الواحد هي حوالي مليون ونصف دولار بحسب مصادر "سوريون"، هذا يعني أن هناك فائضاً في الرواتب وقدره مليون و320 ألف دولار، وتذهب هذا الأموال الفائضة إلى "أبو عمشة" وشقيقه "علمدار" بحسب المصدر.

• مشاريع في ليبيا:

بعد توقيع اتفاق التهدئة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا قام "باسل الجاسم" الملقب "علمدار" شقيق "أبو عمشة" بالاستثمار في مجال الرخام والحجر الطبيعي، حيث ازدهرت هذه التجارة في ليبيا فقام "علمدار" بعقد شراكة مع سياسي ليبي ضمن حكومة الوفاق/سابقاً وفتحاً معاً مقلع حجارة، وقام "علمدار" باستقدام مدنيين ماهرين في هذه الحرفة من عفرين، واستقدمهم على أنهم مقاتلين ضمن الفصيل ولكن في الواقع هم يعملون في مقلع الحجر، وذلك بحسب معلومات أفاد بها مقاتل ضمن الفصيل موجود في ليبيا حالياً.

• انتهاكات في ليبيا:

جمع شقيق "أبو عمشة" الملقب "علمدار" أموالاً طائلة جراء عمليات السلب والنهب التي نفذها عناصره بعلمه، كما أنشأ تجارة لتهرب المخدرات وبيعها واعتقل قادة المجموعات اللذين عملوا في بيع المخدرات وترويجها دون التنسيق معه. أحد المقاتلين ضمن الفصيل وموجود في ليبيا حالياً قال في حديثه مع "سوريون" ما يلي:

"في بداية المعارك وخلالها، نزع المدنيون الليبيون من منازلهم ولم يكن لديهم أي فكرة عما سيحصل لمنازلهم فتركوا فيها أموالاً نقدية ومصاعاً ذهبياً، وعندما كنا نقوم بتمشيط البيوت كنا نأخذ هذه الأموال والذهب ونخفيه، وذلك بعلم من القادة، وبعد فترة قام قادتنا بحملة تفتيش كبيرة جمعوا فيها كل ما تم نهبه وسلبه من منازل المدنيين وبطبيعة الحال تقاسموه فيما بينهم ومع علمدار، ومن ثم دارت اشتباكات بين قادة المجموعات بسبب الخلاف على توزيع حصصهم من الأموال المنهوبة."

و حول تجارة المخدرات، قال قيادي ضمن الفصيل متواجداً في ليبيا حالياً إن "علمدار" أسس لتجارة المخدرات بما فيها "الحشيش اللبناني" و"الميثافيتامين" المعروفة باسم "اتش بوز"، كما أنشأ شبكة منظمة لتهربها من سوريا إلى ليبيا مروراً بتركيا، كما أسس شبكة للترويج والبيع، وعمل على ملاحقة من يروج للمخدرات دون التنسيق معه، وسبق أن اعتقل عدة أشخاص ضمن الفصيل نفسه لأنهم قاموا ببيع المخدرات لصالحهم دون التنسيق معه كما عاقب العديد من العناصر للسبب ذاته وتنوعت العقوبات بين إعادة المقاتل إلى سوريا والحرمان من الرواتب بشكل كامل وسجن العنصر، وأضاف المصدر في إفادته ما يلي:

"ابتكر مقاتلو العمشات طرقاً كثيرة لإخفاء المخدرات وتهريبها من سوريا عبر تركيا إلى ليبيا عبر رحلات تبديل المقاتلين وجلب المعدات والذخائر، يتم إخفاء الحبوب المخدرة ضمن السلاح الفردي المحمول وجعب المقاتلين، أما بعض المواد في حشوات الصواريخ المضادة للدروع وفي مخازن الكلاشينكوف وحشوات آر بي جي، أيضاً بداخل السترة الواقية للرصاص حيث تم فكها وإخفاء حبوب الإتش بوز داخلها."

وتابع المصدر:

"الأمر الذي ساعد على تهريب المخدرات بهذه السهولة هو أن الأتراك لا يقومون بتفتيش الأسلحة ولا جعب المقاتلين، عند العبور من معبر حوار كلس يتم تفتيش الحقيبة الشخصية للمقاتل فقط، وذلك طبيعي لأنه لا يمكن أن يخطر ببالهم أن يقوم أحد بإخفاء المخدرات داخل الأسلحة."

1.3. التجارة والاستثمار غير المشروع في سوريا وتركيا:

1.3.1. استثمارات في تركيا:

يدير "فادي الجاسم" الملقب "أبو مالك" جميع مشاريع "أبو عمشة" واستثماراته في تركيا، وتنوعت هذه الاستثمارات بين مكاتب لتحويل الأموال، ومكتب لتجارة السيارات، ومكتب عقاري ومطعم.

(أ) مكاتب تحويل أموال: المعلومات التي جمعتها "سوريون" من مصادر داخل الفصيل نفسه أكدت وجود مكتب تحويل أموال في بلدة شيخ الحديد ويرتبط هذا المكتب بمكاتب أخرى في ولاية كلس ومدينة الريحانية واسطنبول، ويديرها "فادي/أبو مالك"، حيث قال مسؤول أمني ضمن الفصيل في شهادته ما يلي: "جميع التحويلات المالية الخارجة والقادمة من وإلى شيخ الحديد تخضع لرقابة المكتب الأمني للفصيل، وحيث تقدم مكاتب التحويل كشوفاً شهرية لنا، وتتم عملية تحويل الأموال بإدارة فادي الذي يقوم بتغيير أسماء مكاتب التحويل كل فترة."

قام فريق عمل "سوريون" وعبر الباحثين الميدانيين بتحديد موقع مكتب تحويل في بلدة شيخ الحديد والذي يشرف عليه "فادي أبو مالك"، ويقع [المكتب](#) قبالة جامع شيخ الحديد على الطريق الرئيسي في البلدة قرب مخزن الشيخ.

(ب) مكتب تجارة سيارات: بحسب أحد المسؤولين الأمنيين في الفصيل، فإن "أبو عمشة" افتتح مكتباً لتجارة السيارات في منطقة الريحانية وأوكل إلى أحد قادته واسمه "[أبو صخر/حسان خالد السطوف/السطوف](#)" بإدارة المكتب، حول هذا الأمر أضاف المصدر:

"عندما كثرت الشكاوى المقدمة ضد الفصيل لدى الشرطة العسكرية ولدى لجنة رد المظالم، بدأ أبو عمشة بحماية قادة فصيله المقربين منه ممن ارتكبوا انتهاكات وعليهم شكاوى من خلال إرسالهم إلى ليبيا أو تركيا بشكل دائم أو لحين انتهى المشاكل المتعلقة بهم، وهذا ما فعله مع القيادي أبو صخر، حيث أرسله إلى الريحانية وأوكل إليه إدارة مكتب السيارات هناك، والمعروف عن أبو صخر أنه ارتكب الكثير من الأخطاء والمشاكل وتورط بعمليات خطف واعتداء جنسي على نساء كرد."

وقد علمت "سوريون" بأن "أبو عمشة" يملك، وبالشراكة مع قائد فصيل "أحرار الشرقية/أبو حاتم شقرا" شركة [السفير](#) - ELSAFIROTO للسيارات، وهي تملك مكاتب في كلس وغازي عنتاب وأورفة واسطنبول. وتتقاطع هذه المعلومة مع معلومات أخرى أوردها [موقع المونيتور](#) حول ملكية "أبو عمشة" للشركة.

(ت) شركة عقارات ومطعم: بحسب المصدر السابق نفسه إن "أبو عمشة" افتتح شركة عقارات/مكتب عقاري، وقامت الشركة بتنفيذ مشاريع في كلس تحت إدارة وأشرف "فادي/أبو مالك"، لم يتمكن المصدر من تزويد المنظمة باسم الشركة ومقرها في تركيا، ولكن أكد وجودها وأرسل صوراً "لأبو عمشة" في مقر الشركة أثناء وجوده فيه.

أما فيما يتعلق بالمطعم، حصلت "سوريون" من مصدر واحد على معلومات لم تتمكن من مقاطعتها مع مصادر أخرى، تفيد هذه المعلومات أن "أبو عمشة" افتتح مطعماً في منطقة الريحانية تحت اسم "البوادي".



صورة رقم (9) - صورة تُظهر أبو عمشة من اليسار، ومن اليمين "عامر الحمد" خال أبو عمشة، داخل شركة العقارات التابعة لأبو عمشة.

1.3.2. استثمارات داخل سوريا:

1- مول تجاري: يقع [مول شيخ الحديد التجاري](#) جنوبي البلدة، وتعود ملكيته إلى سكان كرد نازحين. تضررت محلاتهم التجارية بسبب عملية "غصن الزيتون" التركية. لاحقاً قام فصيل "العمشات بالاستيلاء عليها وتحويلها إلى "مول تجاري" لصالح أبو عمشة.



صورة رقم (10) - صورة من افتتاح مول شيخ الحديد بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2021.



صورة رقم (11) - صورة مأخوذة من [الفيديو](#) الترويجي لمول شيخ الحديد.

2- **مقهى**: افتتح "أبو عمشة" **مقهى** باسم "دوار الرئيس رجب طيب أردوغان"، وهو مؤلف من ستة محلات مستولي عليهم منذ بداية السيطرة على الشيخ حديد، ويقع **المقهى قرب** جامع شيخ الحديد.



صورة رقم (12) صورة لمقهى "دوار رجب طيب أردوغان" التي افتتحها "أبو عمشة".



صورة رقم (13) - صورة مأخوذة من مقطع فيديو أثناء افتتاح "كافي شيخ الحديد" بحضور والي المنطقة والجندرم، ويظهر شقيق أبو عمشة "مالك" على يمين الوالي ويسار الصورة.

- 3- مزرعة خيل: وهي عبارة عن بستان مزروع بأشجار التفاح تعود ملكيته لآحد السكان الأصليين واسمه كمال آغا، قام "أبو عمشة" بتحويله إلى مزرعة للخيل. وقد علمت "سوريون" أن "محمد الجاسم" أعاد جزءاً من المزرعة إلى صاحبها بعد أن دفع مبلغاً مالياً لقاء ذلك.
- 4- منازل تستخدم لعمليات التهريب: وهما منزلان يديرهما "يونس الجاسم" الملقب "أبو حمزة"، وتعود ملكية المنزلين لآحد السكان الأصليين واسمه "محمد فوزي داغلي"، ويقع المنزلان على الطريق العام بين جنديرس وشيخ الحديد.

2. ما هي مصادر تمويل "العمشات" كفصيل:

2.1. دعم مقدم في ليبيا:

تلقي فصيل "العمشات" دعماً مالياً ضخماً من شركة أمنية لدفع رواتب لمقاتليه اللذين تم نقلهم للقتال في ليبيا، وكانت الكتلة المالية المخصصة للفصيل والتي دفعتها الشركة في الفترة الأولى 3 مليون دولار أمريكي، وتم تخفيضها إلى 2 مليون دولار ومن ثم تم تخفيضها مرة ثالثة وبلغت 1.5 مليون دولار ما زال هذا المبلغ ثابتاً حتى الآن، يضاف إليها مخصصات من المحروقات والطعام.

المعلومات التي أفاد بها مسؤول إداري ضمن الفصيل تحدثت أن الفصيل قام بتخفيض مرتبات المقاتلين في ليبيا بشكل كبير رغم ثبات المبلغ المالي الممنوح له من الشركة، وقال المصدر ما يلي:

"في بداية القتال في ليبيا كنا نعطي المقاتل راتب 3 آلاف دولار في الشهر الواحد، واستمر ذلك لثلاثة أشهر، ثم أصبحنا نعطي المقاتل ألفي دولار ومن ثم خفضناها لألف، والآن نعطي المقاتل 300 دولار فقط."

وحول تعداد العناصر في ليبيا قال المصدر:

"في بداية المعارك قدمنا 1000 عنصرًا، وفي أوج نشاطنا قدمنا حوالي 1500 عنصر، طبعاً بعد أن استقطبنا عناصر من فصائل أخرى كي نزيد العدد لدينا (أخذنا حوالي 500 عنصر من فصائل أخرى)، وفي الوقت الراهن لدينا 600 مقاتل فقط في ليبيا كحد أقصى."

2.2. مشاريع المنظمات لتحسين خدمات شيخ الحديد:

يعمل "أبو عمشة" بشكل حثيث على تحسين الواقع الخدمي منطقة شيخ الحديد، كما يحرص على أن يحظى مقاتلوه وعائلاتهم على اهتمام المنظمات الإنسانية والإغاثية العاملة في المنطقة، ولأجل ذلك فإنه يطلب باستمرار من المسؤولين الأتراك عن الملف السوري أن يقوموا بتوجيه المنظمات التركية والمحلية العاملة بتخديم المنطقة سواء من حيث تشغيل الأفران وزيادة مخصصات الطحين أو من حيث توزيع سلال الإغاثة الشهرية وهو الأمر الذي فعلته IHH التركية بالفعل، كما سبق ان قام وقف الديانة التركي بترميم مسجد في المنطقة بناء على طلب "أبو عمشة".

وحول هذا الأمر قال قائد عسكري في الفيلق الثاني خلال حديثه ما يلي:

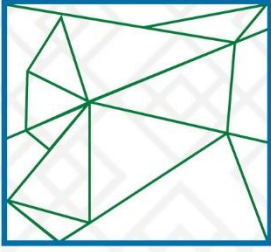
"يشارك أبو عمشة مع كل من سيف أبو بكر وفهيم عيسى في اجتماعات دورية بينهم وبين الحكومة التركية، وخلال هذه الاجتماعات يقوم أبو عمشة بطلب تحسين الأمور الخدمية عبر توجيه المنظمات الإنسانية لتنفيذ مشاريع في شيخ الحديد، وبالفعل رأينا كيف تم إعادة صيانة الفرن ورفع مخصصات الطحين من قبل IHH، ورأينا كيف تدخل وقف الديانة لترميم أحد المساجد، أيضاً رأينا قيام منظمات تركية وكويتية تقوم ببناء **وحدات سكنية** في المنطقة، وذلك كله حصل بناء على طلب من أبو عمشة والأتراك لا يرفضون طلباته هذه لأنها تدعم استقرار المنطقة وهو ما يطمحون له."

وحول المساعدات الإغاثية التي يتلقاها عناصر فصيل "العمشات"، أحد المسؤولين في منظمة إغاثية، لها نشاط في شيخ الحديد، قال خلال حديثه مع "سوريون" ما يلي:

"من المعروف أن كل جمعية أو منظمة إغاثية تقوم بتعيين مندوب لها في كل منطقة، في منطقة شيخ الحديد نرى أن جميع مندوبي المنظمات هم بالحقيقة أشخاص مقربون من فصيل العمشات، وهؤلاء المندوبون هم مسؤولون عن تسجيل العائلات التي يحق لها الاستفادة من المساعدات المقدم أياً كان نوعها، خلال عملي اطلعت على العديد من هذه القوائم وكان المستفيدون في معظمهم هم من عناصر الفصيل وعائلاتهم، وتكاد أن تخلو من السكان الأصليين أو المدنيين النازحين."

وتابع المصدر:

"في الحقيقة إن الاهتمام الكبير الذي تحظى به شيخ الحديد يفوق حجم الحاجة الحقيقية، كما أن مخصصاتها من هذه المساعدات لا تقارن أبداً بمخصصات باقي المناطق، وعندما سألت العديد من القائمين على التوزيع عن السبب قالوا بأنها رغبة السلطات التركية."



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



EDITOR@STJ-SY.ORG



WWW.STJ-SY.ORG



STJ_SYRIA_ENG